مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

المجلد: 13 /العدد: 01 (جوان 2022)

المـعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات، مصنفة " C "

شروط النشر وضوابطه

–المعيـار مجلـة علميـة محكمـة تنشـر البحـوث الأكاديميـة والدراسـات الفكريـة والعلميـة والأدبيـة الـتي لم يسـبق نشـرها مـن قبل.

– دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة تيسمسيلت. الجزائر.

– تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

–ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

– تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

– تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

– تُقـدم البحـوث والدراسـات مكتوبـة في ورقـة علـى مقـاس (**21/29.7**) بهـامش **1.5**سـنتيم عـن يمـين الصـفحة وعـن يسارها وهامش **1.5** سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.

– تتم الكتابة بخط (**Traditional Arabic**) حجم (**16**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (**14**).

– تـتم كتابـة البحـوث كاملـة أو الفقـرات والمصـطلحات والكلمـات باللغـة الأجنبيـة داخـل البحـوث المكتوبـة باللغـة الفرنسية بخط (**Times new roman**) حجم (**12**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم(**10**).

– تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.

– يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.

– لا يقل حجم البحث عن **10** صفحات ولا تتجاوز **15** صفحة.

– الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

– المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثالث عشر العدد 1 جوان 2022
مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "
تصدر عن جامعة تيسمسيلت – الجزائر
توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت . الجزائر.
الهاتف/الفاكس : 046573188
البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376 ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:
أ. د. دهوم عبد المجيد
المدير المسؤول عن النشر:
أ.د. عيساني امحمد
رئيس التحرير:
أ.د. مرسي رشيد.
نائبا رئيس التحرير:
أ.د. علاق عبد القادر، د. دهقاني أيوب
سكرتير المجلة:
عرجان نورة
هيئة التحرير:
د. محي الدين محمود عمر د. بن رابح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ.د. شريط عابد، ، أ.د. روشو خالد، أ.د. سعايدية الهواري،
الهيئة العلمية:
من جامعة تيسمسيلت: أ.د. غربي بكاي، أ.د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسلي مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، أ.د دردار البشير، أ.د. فايد محمد د. بوغاري فاطمة، أ. د. بوزيان أحمد، **من جامعة صفاقس، تونس:** أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، **من جامعة المنصورة، مصر:** د. محمد كمال سرحان، **من جامعة طرابلس، ليبيا:** د. أحمد رشراش، **من الجامعة الأردنية، الأردن:** أ. د صادق الحايك، **من جامعة الجزائر 03، الجزائر:** د. فتحي بلغول، **من جامعة لمين دباغين، سطيف:** أ. د بوطالبي بن جدو، **من جامعة وهران:** أ. د. مختار حبار، **من جامعة سيدي بلعباس:** أ. د. محمد بلوحي، **من جامعة سعيدة:** د. عبد القادر رابحي، **من جامعة تلمسان:** أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، **من جامعة تيزي وزو:** أ. د. مصطفى درواش، **من جامعة مستغانم:** د. منصور بن لكحل، **من جامعة زيان عاشور، الجلفة:** د. حربي سليم، **من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف:** أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د مويسي فريد، أ.د. بوراس محمد، أ.د. علاق عبد القادر، أ.د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، أ.د. لعروسي أحمد، د. قزران مصطفى، أ.د. محمودي قادة، د. عيسى سماعيل، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكرديد عبد القادر، د. عادل رضوان. **من جامعة ابن خلدون تيارت:** أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson.

كلمة مدير النشر

أيها القارئ الكريم:

يسرّ أسرة مجلة "المعيار المصنفة (C)" التي تصدر عن جامعة أحمد بن يحي الونشريسي بتيسمسيلت أن تقدّم إليك العدد الأول من المجلد الثالث عشر وهي إحدى قنوات الجامعة العلمية، وقد اكتسبت مجلتنا قيمتها العلمية ومكانتها الأكاديمية بما تتّسم به من مواصفات علمية وكذلك بفضل مجالاتها البحثية المتنوعية.

- تضمّ لجنتها العلمية أسماءً لها وزنها العلمي في الوسط الجامعي، من داخل وخارج الوطن.
- تنوّع اختصاصات أعضاء لجنة القراءة، إذ تراوحت بين الأدب، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والحقوق والعلوم السياسية، الاقتصاد، والنشاطات الرياضية والبدنية، واللغات.
- تنوّع تخصّصات أبحاث العدد إذ جاءت موزّعة بين اللغة والأدب والنقد، والعلوم الإنسانية، والحقوق والعلوم السياسية، الاقتصاد، والنشاطات الرياضية والبدنية، واللغات.
- تمنح المجلة فسحة للمقالات المترجمة، وللأبحاث الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية).

وتجدّد أسرة المجلّة دعوتها لكلّ الباحثين بالالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية، ولهم منّا كل التقدير والعرفان.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني المُحَمَّد

فهرس الموضوعات

Ethnic Borders and Identity Politicization in Algeria **شيخاوي أحمد**، جامعة سعيدة (الجزائر).	20-09
التنمر الوظيفي في القطاع الصحي **ملال خديجة، ملال صافية، مدوري وردة**، مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية- جامعة وهران2 (الجزائر)	35 -21
الأدب النسوي الجزائري: اضطراب المصطلح وفاعلية الحضور **قردان الميلود** ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).	45-36
المورد البشري وتحديات التغيير التنظيمي **مصطفى حاج الله،عبد الفادر جراد ،جامعة يحي فارس المدية** (الجزائر).	63-46
أهمية تطوير الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية لبناء تكامل إقليمي **سلطاني محمد رضا**، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).	77-64
سبل ترقية الاستثمار السياحي الوطني **زلاطو نعيمة، .سدواي نورة، حداشي حكيم**، جامعة تيسمسيلت، المركز الجامعي البيض، جامعة تيارت (الجزائر).	100–78
نظرة محمد العربي زبيري لواقع المدرسة التاريخية في الجزائر من خلال المصادر المطبوعة والالكترونية. **سعيد جلاوي**، جامعة البويرة (الجزائر).	117-101
دراسة تنميطية لعينة من المصابيح المكتشفة بالموقع الأثري ملاكو (ولاية بجاية) **دموش سميرة** ، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2 (الجزائر).	139-118
ذاكرة الصحراء: حوار بين السردي والتاريخي من خلال "رواية تفاحة الصحراء" لمحمد العشرى. **بلقاسم بعزيز، عمر بن دحمان.** جامعة، تيزي وزو، (الجزائر).	147-140
الطلاق العاطفي قراءة في الأسباب والمظاهر وطرق التدخل **بوشريط نورية**، جامعة تيارت (الجزائر).	160-148
منظور الزمن وتأثيره على تبني استراتيجية مواجهة الضغوط النفسية في ظل وباء كورونا دراسة مقارنة بين طالبات الجامعة المصاب أحد آبائهن بكوفيد 19 وغير المصابين به **عيسى رمانة، خالد بن عيسى**، جامعة الوادي، جامعة تلمسان (الجزائر).	189-161
Literature reviews in sociological research **Toual Abdeleaziz,** University of Djelfa, Algeria ،**Toumi Belkacem** ،**Kheiri Nouh**	199-190
تأثير الضغوط النفسية على أداء التلاميذ المتفوقين رياضيا أثناء عملية الإنتقاء في الرياضة المدرسية من وجهة نظر أساتذة التربية البدنية والرياضية في التعليم الثانوي. **سي العربي شارف**، مخبر القياس والتقويم، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).	217-200
تباين السلوك الإنجابي بين المناطق الجغرافية في الجزائر من خلال قاعدة بيانات المسح الوطني العنقودي السادس متعدد المؤشرات. شهرزاد طويل، جامعة تلمسان (الجزائر).	238-218
المورد البشري وفعالية المنظمة **زروق عليلي، عبد الستار السحباني**، جامعة تونس العاصمة (تونس).	253-239
توظيف مؤشرات تصنيف ويبومتركس في تحسين ترتيب الجامعات	270-254

راشدي عبد المالك، فارس شاشة، مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)	
إسهام علماء المسلمين في ميدان علوم الطبيعة والحياة –نماذج من أدب التأليف والتصنيف - رمضاني حسين، جامعة تيارت (الجزائر).	283-271
واقع جرائم الجنس اللطيف: تحليل سيميولوجي لصور من عمق المجتمع. لكحل صليحة، جامعة تيمسيلت (الجزائر).	298-284
Women's Enabling Strategies in Algerian Non-Governmental Organisations: Religion Strategy. **Dieb Siham, Benneghrouzi Fatima Zohra,** Mostaganem University (Algeria)	299-307
المعاملة الوالدية وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية القابلين للتعلم، برحايل وهيبة، عتيق منى، جامعة عنابة (الجزائر)	308-324
متلازمة الدور القبلي والمذهبي في النزاع اليمني أحمد عبدالباقي مقبل الفقيه ، جامعة عنابة (الجزائر)	337-325
وجوه الإعجاز القرآني عند الإمام ابن عطية ياسع لخضر بن ناصر ، عبد الحميد الدايم، مخبر الدراسات الشرعية، جامعة تلمسان (الجزائر)	350-338
أدوات العطف بين التصور اللساني والبعد الحجاجي تجاني حبشي ، جامعة الجلفة (الجزائر)	363-351
إحصائيات زوار المتحف العمومي الوطني سطيف في ظل فيروس كوفيد 19 (دراسة تحليلية). رزقي فهيمة ، جامعة قسنطينة2 (الجزائر)	372-364
مساهمة الجباية البترولية في التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة 2000-2019 باستخدام تحليل المسار. بربار حفيظة ، بولومة هجيرة ، جامعة سعيدة (الجزائر)	386 -373
النشر العلمي في البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP بين الإستخدام والإتاحة : الأساتذة الباحثين بجامعة الجلفة أنموذجا. المهوب كسكس، زينب بن الطيب، جامعة باتنة 1 (الجزائر)	402 -387
تشخيص واقع خصائص المنظمة المتعلمة في جامعة المدية من وجهة نظر الأساتذة الباحثون هاجر تزغوين، رشيد سالمي ، جامعة المدية، جامعة تمنراست (الجزائر)	421-403
مهارات التفكير الميتامعرفي وعلاقتها باكتساب المعارف لدى طلبة معاهد التعليم والتكوين المهني -دراسة ميدانية-. لعزيلي فاتح ، بن نويوة سعيد، جامعة البويرة (الجزائر)	431 -422
صناعة الزربية التقليدية ودورها في تفعيل التراث الثقافي في الجزائر -دراسة ميدانية بمنطقة قلعة بني راشد بولاية غليزان – بلفوضيل نصيرة، صفاح أمال فاطمة الزهراء، مخبر الدراسات الشرعية، جامعة تلمسان (الجزائر)	443-232
محركات الإغراء السردي في رواية كاماراد للكاتب الصديق حاج أحمد. نوال بومعزة ، جامعة الوادي (الجزائر)	455-444
أزمة معبر الكركرات وتداعياتها على مسار التسوية الأممية في نزاع الصحراء الغربية 2020-2021. أسامة بوشماخ ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	466-456
فن السخرية وتجلياته في مسرحية الفيل يا ملك الزمان لسعد الله ونوس. عمر كشيدة ، نجلاء نجاحي، جامعة ورقلة (الجزائر)	479-467

المرافق الترفيهية والترويحية في ولاية جيجل بين الواقع والمأمول. مدينة العوانة أنموذجا. **عمر بوسكرة ، سليمة عبد السلام، سليمة بوخيط** ، جامعة المسيلة (الجزائر)	**496-480**
آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010. **نش حمزة** ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	**510-497**
آفاق الانتقال والتحول الديمقراطي في تونس بعد 2010. **نش حمزة** ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	**525-511**
بنية الفكر الاستشراقي في روايات أمين معلوف "رحلة بالداسار نموذجا": **إبراهيم بوخالفة**، المركز الجامعي – **تيبازة**	**540 - 526**
La professionnalisation du métier d'enseignant the professionalization of the teaching profession **Hammoudi nabil**, universite badji mokhtar.. Annaba, **boudechiche nawal** université chadli bendjedid. El-tarf.	**551 -541**
قراءة في اتفاقية تريبس (TRIPS) **ربحي امحمد** ، جامعة تيسمسيلت، **لعروسي أحمد**، جامعة تيارت	**568/ 552**
Le potentiel touristique en Algérie entre la réalité et les attentes Tourism potential in Algeria between reality and expectations c-u Université Ali lounici, Blida 02, **Khelifi amina Nadia rouchou**, morseli abdellah tipaza.	**591 -569**
بناء الحدث في رواية "دمية النار" لبشير مفتي **شريط جميلة**، جامعة، تيسمسيلت	**601 - 592**
عتبات الشواهد النصية عند الإبراهيمي معلمة للاتقاء وملحمة للارتقاء **فوزية عزوز**، المركز الجامعي مغنية	**615 - 602**
الأسواق في فترة مابعد تخفيف قيود التباعد الإجتماعي في الجزائر- دراسة أنثروبولوجية بالسوق الاسبوعي لوادي أرهيو **ميداني قدور**، المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ،علم الإنسان والتاريخ CNRPAH	**630- 616**
عمارة المساجد في المغرب الأوسط بين القرنين 2-3 هـ/ 8- 10م **مزردي فاتح**، جامعة البليدة 2	**644 - 631**
تقويم محتوى التعبير الشفوي وفق المقاربة النصية- دراسة ميدانية- الثالثة ثانوي أنموذجا **شامي مليكة**، جامعة، وهران 01، **عبد الكريم بكري**، جامعة، وهران 01	**663 - 645**
الدور التربوي للأسرة الجزائرية في تحقيق الأمن المجتمعي على ضوء تحديات العولمة الثقافية **أمينة زرداني**، جامعة سطيف 2، **رضا شوادرة**، جامعة سطيف 2	**678 - 664**
ظاهرة الاغتراب في الشعر الجاهلي **بولعشار مرسلي**، جامعة تيسمسيلت، **بوشيبة حبيب**، جامعة غليزان	**689 - 679**
الحاجات النفسية لدى الطالب الجامعي في ضوء نظرية التقرير الذاتي قسم العلوم الاجتماعية جامعة أم البواقي **هبازة مروى**، جامعة سطيف 2، **بوصلب عبد الحكيم** جامعة سطيف 2	**704 - 690**
بطاقة الأداء المتوازن كآلية لتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية لمؤسسة صوفاكت	**730 - 705**

(تكسالج) للأغطية النسيجية بتيسمسيلت **ربحي فاطمة**، جامعة خميس مليانة، **زنيني فريدة**، جامعة خميس مليانة	
الخطاب الدّيني الإسلامي والحداثة بين التصادم والتوافق **عمر داود**، جامعة - تيارت	**744 -731**
ثنائية اللغة والهوية في أدب المنفى **بن بغداد أحمد**، جامعة، تسمسيلت	**758 - 745**
قراءة التراث لدى المفكرين العرب من منظور حداثي **ناجي نادية**، جامعة تيسمسيلت	**774 -759**
واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر2010-2018 **جمال بن مرار**، جامعة خميس مليانة	**794 -775**
البيئة الرقمية: النظريات الإعلامية والميديا الجديدة **بن راشد رشيد**، جامعة وهران2، **بلحاج حسنية**، جامعة وهران2	**806 - 795**
الخرافات نصوص أدبية عابرة للغات والآداب **فتح الله محمد**، **جامعة تيسمسيلت**	**821 - 807**
الخطاب الروائي المعاصر الرؤيا والتحوّل **يعقوبي قادوية**، جامعة تيسمسيلت	**835 - 822**
إدارة التوافق السياسي وبيئة التحول الديمقراطي في تونس: 2011-2017 **لرقط الحسين**، جامعة المسيلة، **بلعباس عبد الحميد**، جامعة المسيلة	**856 -836**
الصحة النفسية وسبل تحقيقها من منظور علم النفس الايجابي في ظل جائحة كورونا **بلخير فايزة**، جامعة غليزان	**871 - 857**
علاقة المضامين الإعلامية بالتنشئة الاجتماعية الأسرية **بتقة ليلى**، جامعة المسيلة	**888 - 872**
الأستاذ الجامعي: قراءة في العلاقة بين الأدوار الحديثة في ظل معايير جودة التعليم العالي ومعوقات تحقيقها **بوغراف حنان**، **جامعة الطارف**	**910 - 889**
اللامركزية المحلية ودورها في ارساء الحكم الراشد بالجزائر **لوعيل رفيق**، جامعة الجزائر 3	**929 - 911**
النقد الثقافي وآليات القراءة والتأويل **بوسكين مجاهد**، جامعة معسكر	**953 - 930**
مساهمة الابتكارات البيئية في تغيير اتجاهات المستهلكين: شركة فورد أنموذجا **العبادي فاطمة**، جامعة المدية، **كشيدة حبيبة**، جامعة المدية	**977- 954**
الداعية الجزائرية المؤثرة في مجال خدمة القرآن الكريم عبر شبكات التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) دراسة تحليلية لصفحة المقرئة راضية هلال **زكية منزل غرابة**، جامعة قسنطينة، **أحلام بوساحة**، جامعة قسنطينة	**991 - 978**
دراسة مقارنة بين الجري المتقطع (15/15) والألعاب المصغرة 4 ضد 4 على السرعة الهوائية القصوى لدى لاعبي كرة القدم أقل من 21 سنة	**1009 - 992**

قرومي الحسين، جامعة تيسمسيلت، **واضح أحمد الأمين**، جامعة تيسمسيلت، **خروبي محمد فيصل**، جامعة تيسمسيلت	
مقاربة سوسيولوجية للكتابات الحائطية- دراسة ميدانية لعينة من شباب منطقة بومرداس- **زعاف خالد**، جامعة البويرة، **حيتامة العيد**، جامعة جيجل	**1026 - 1010**
جريمة ترك الأسرة من منظور قانون العقوبات الجزائري والفقه الإسلامي **ليلى إبراهيم العدواني**، جامعة المسيلة	**1045 - 1027**
التراث المعماري الحي في الجزائر وسُبُل تثمينه وحمايته –خزان حديقة بارال سابقا بسطيف دراسة حالة- **صالح الدين بلقيدوم**، جامعة الجزائر 2، **محمد المصطفي فيلاح**، جامعة الجزائر 2	**1058 - 1046**
دور تقييم السياسة العامة في تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر **حمادي مصطفى**، جامعة تيزي وزو، **عمروش عبد الوهاب**، جامعة بومرداس	**1075 - 1059**
مشكلات تلقي النحو العربي عند الناشئة متوسطة أحمد رضا حوحو (بسكرة) أنموذجا **فوزية دندوقة**، جامعة بسكرة، **فطومة لحمادي**، جامعة سوق أهراس، **شهيرة زرناجي** جامعة بسكرة	**1090 -1076**

مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

المجلد: 13 العدد: (1) جوان (2022) ص836/ 856

إدارة التوافق السياسي وبيئة التحول الديمقراطي في تونس: 2011–2017

Managing political consensus and the environment for democratic transition in Tunisia: 2011-2017

الدكتور لرقط الحسين*
جامعة المسيلة (الجزائر)
hocine.larguet@univ-msila.dz

الدكتور بلعباس عبد الحميد
جامعة المسيلة (الجزائر)
Abdelhamid.belabas@univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ القبول:
13-03-2022

الكلمات المفتاحية:
التوافق السياسي
التحول الديمقراطي
النظام التونسي

الملخص:(لا يتجاوز 10 اسطر)

تبرز أهمية التوافق بين القوى السياسية في أن التوافق هو الذي يهيئ الجميع لمحاولة فهم الآخر وفهم الأزمات التي تعترض طريق تحقيق التحول الديمقراطي المنشود، دون الوقوع في مواجهات تعيق مسار هذا الأخير. يسعى هذا المقال إلى إبراز الارتباط الوثيق بين عملية الانتقال الديمقراطي و أهمية التوافق السياسي وضرورته في إنجاح هذه العملية، خصوصا في المرحلة الحرجة منها، والتي تكون مليئة بالتخبط وفراغ القوى. وقد تم التوصل في نهاية هذا المقال الى ما يلي: كان للتحالفات السياسية بين مختلف الأحزاب السياسية في تونس أثر بالغ في دعم الانتقال الديمقراطي وهو ما تؤكده مختلف التحالفات السياسية التي جرت في تونس.

Article info

Accepted
2022-03-13

Keywords:
- ✓ political consensus
- ✓ democratization
- ✓ Tunisian system

Abstract : (not more than 10 Lines)

The importance of consensus among political forces is that consensus is what prepares everyone to try to understand the other and the crises that stand in the way of achieving the desired democratic transformation, without falling into confrontations that impede the path of the latter. This article seeks to highlight the close link between the democratic transition process and the importance of political consensus and its necessity for the success of this process, especially in its critical stage, which is full of confusion and power vacuum. At the end of this article, the following was reached: The political alliances between the various political parties in Tunisia had a great impact in supporting the democratic transition, which is confirmed by the various political alliances that took place in Tunisia. These alliances, in addition to the national dialogue, were a catalyst for developing strategies for political consensus, through the development of a road map agreed upon by all actors.

*الدكتور لرقط الحسين

مقدمة:

كل عملية للتحول الديمقراطي تمر بفترة انتقالية وهذه الفترة هي فترة أزمات متعددة الجوانب تتمثل في كيفية تحقيق استقرار وتوازن على جميع الأصعدة بين أطراف المعادلة الصعبة. وهي القضاء على سياسات النظام السابق من جهة، وبناء سياسات جديدة يتوافق حولها الجميع. وتبرز أهمية التوافق بين القوى السياسية في أن التوافق هو الذي يهيئ الجميع لمحاولة فهم الآخر وفهم الأزمات التي تعترض طريق تحقيق التحول الديمقراطي المنشود، دون الوقوع في مواجهات تعيق مسار هذا الأخير. يسعى هذا البحث إلى إبراز الارتباط الوثيق بين عملية الانتقال الديمقراطي و أهمية التوافق السياسي وضرورته في إنجاح هذه العملية، خصوصا في المرحلة الحرجة منها، والتي تكون مليئة بالتخبط وفراغ القوى. من خلال ما تقدم يمكن طرح الاشكال التالي: **كيف ساهمت التوافقات السياسية بتونس في تدعيم عملية الانتقال الديمقراطي؟** للإجابة على هذه الإشكالية تم الاستعانة بجملة من الاسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ماهي ابرز عمليات التوافق السياسي التي عرفتها تونس خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي؟
- ما هي أهم استراتيجيات التوافق السياسي وانعكاساتها على ترسيخ الديمقراطية في تونس؟
- فيما يتمثل الدور الذي لعبته الفواعل في ادارة التوافق السياسي التونسي؟

وللاجابة على هذه الاسئلة الفرعية والسؤال الرئيسي تم الانطلاق من الفرضيتين التاليتين: هناك علاقة ايجابية بين طبيعة الانتقال الديمقراطي القائم على المفاوضات ووجود درجة عالية من التوافق السياسي بين الفاعلين. والعكس صحيح. وحدوث التوافق السياسي بين الأطراف والقوى المؤثرة في النظام السياسي يعزز من احتمالات وفرص ترسيخ النظام الديمقراطي الجديد.

ولإثبات صحة أو عدم صحة هاتين الفرضيتين تم الاعتماد على ثلاث محاور أساسية وهي: المحور الأول: يتناول عمليات التوافق السياسي في تونس اما المحور الثاني: فيتطرق الى استراتيجيات التوافق السياسي وانعكاسها على ترسيخ الديمقراطية وبالنسبة للمحور الثالث: فيتناول دور الفواعل في إدارة التوافق السياسي.

2. عمليات التوافق السياسي في تونس

قبل الانطلاق في محاور البحث والاجابة على الاشكال المطروح والتساؤلات الفرعية، اردنا اعطاء مفهوما لأهم متغيرات البحث والتي تمحورت حول مفهومي التوافق السياسي ومفهوم التحول الديمقراطي على النحو التالي:

- **مفهوم التوافق السياسي:** يعود مفهوم التوافق في أصله الاشتقاقي اللاتيني إلى مصطلح ''Consensio''، أي: تطابق المشاعر، وإلى " Concentio"، وهو يعني فن الغناء الجماعي، والتوافق السياسي يحيل إلى مختلف أشكال النقاشات وقواعد المشروعات التي تنظم الحياة السياسية بشكل يسمح بمشاركة جل الفاعلين الموجودين لحظة إجرامه.(A.Arkoun ,1990,p.412.)

يعني التوافق السياسي في جوهره، اجتماع القوى السياسية من أجل العمل على تحقيق ما تطلبه المصلحة العامة، وإدارة التفاوض بينهما في حيز زمني محدد لتوافق على الأهداف التي يجب تحقيقها لإنجاح التحول من نظام إلى آخر، ولاتخاذ إجراءات أولية تؤسس لعملية تحول فعالة نحو نظام ديمقراطي، وليس ما يريده فصيل سياسي معين لتحقيق مصالحه، لذلك يعتبر التوافق في الإطار السياسي، الوسيلة الوحيدة القادرة على ضبط الإيقاع السياسي والاجتماعي، كصيغة فعالة في عمليات بناء الدولة والحكومة وأجهزتها السياسية والاقتصادية وضوابطهما، وهناك ثلاث مستويات من التوافق، الأول هو اجتماع الإرادة الصارمة لإجراء التحول، بحيث تتحول تلك الإرادة إلى قرار يؤدي إلى المستويين المتتاليين، والثاني يتعلق بالتوافق على المبادئ والأهداف العامة والقواعد الأساسية، وهو الأهم، والثالث هو التوافق على الوسائل والأدوات المطلوبة لتحقيق المبادئ والأهداف والقواعد العامة التي سوف تدار من خلالها العملية السياسية.(وحيد عبد المجيد، 2004، ص.32)

– **مفهوم التحول الديمقراطي**: لابد من تمييز التحول الديمقراطي عن الانتقال الديمقراطي : فالأول هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديموقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد، ويتمثل التحول الديموقراطي في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها.

أما الانتقال الديمقراطي فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام. وهو مرحلة تتوسط بداية التحول الديمقراطي ومرحلة ترسيخ الديمقراطية على حد تعبير عالم السياسة الامريكي صمؤيل هنتغتون.

مرت التجربة التونسية خلال الانتقال الديمقراطي بالعديد من عمليات التوافق السياسي، الذي كان المشهد الابرز بين مختلف القوى والفواعل لما له من دور في انجاح هذا الانتقال الديمقراطي. و أهم هذه العمليات الاحتكام للحوار في كل المجالات وهو ما سنناقشه أولا وبناء تحالفات سياسية للوصول إلى التوافق السياسي وهو ما سنعرضه ثانيا.

1.2 الحوار كآلية لبناء التوافق السياسي:

يمثل الحوار أحد المفاتيح اللازمة لبناء التوافق، لاسيما في البلدان التي أرهقتها الصراعات، وتتوق إلى بناء السلم، أو في المجتمعات التي لم تعش حوارا حقيقيا في علاقتها بالدولة ومؤسساتها، أو حتى فيما بين مكوناتها، كما هو حال البلاد العربية، وإن بدرجات متفاوتة من قطر لآخر، ومن تجربة مجتمعية إلى أخرى، يرتبط نجاح الحوار الوطني في سياق الحراك العربي عموما وتونس بالأخص أشد الارتباط بمدى حضور هذا الفهم للحوار في ذهنية وممارسة المتحاورين، فيقدر ما تتقدم الأطراف المتحاورة في عملية الإنصات والفهم المتبادل والبحث عن المشترك، بالقدر نفسه تتمكن من بناء توافق قادر على إحداث التغيير المنشود. (امحمد المالكي، 2011، ص.3).

1.1.2 الحوار الوطني: لقد كانت فكرة الحوار الوطني حاضرة في خلفية المشهد الانتقالي في تونس باعتباره آلية يقع تحريكها عند أول صعوبة أو تأزم. غير أنه لا مناص من الاعتراف بأن الحوار الوطني في تونس قد ذهب إلى أقصى حدود منطقه، فلقد مكن الحوار من جمع عدد من الفاعلين السياسيين والمنظمات المهنية والنقابية وممثلين عن المجتمع المدني كما حدث خلال

الحلقات الوطنية بالسنغال « Assies nationales du Sénégal » التي مكنت إلى حد بعيد من حل أزمة سياسية ومؤسسية خطيرة لم يكن لها من مخرج إلا عبر آليات التوافق والإجماع.

كان الشرط الثاني من سنة **2013** بالفعل فترة مضطربة وخطيرة ودموية في تاريخ الانتقال التونسي، فلقد بلغ خلالها الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين أقصى درجات حدته على إثر اغتيال محمد البراهمي في **25** جويلية **2013** وهو اغتيال عقب اغتيال شكري بلعيد في **6** فيفري **2013**، وقد نتجت عن هاتين الحادثتين أزمة سياسية كبيرة بين الفريقين المتنافرين ظهرت صورتها من خلال تعليق أعمال المجلس الوطني التأسيسي بسبب تنظيم اعتصام الرحيل أمام مقر المجلس بباردو. (لرقط الحسين،2014، ص.201).

وتتصل فكرة الحوار الوطني بفكرة الوفاق السياسي، ولئن لم يكن لفن الوفاق عموما جذور عميقة في الحضارة العربية فإن تونس تبدو البلد العربي الأكثر استعدادا لتجربة الوفاق الديمقراطي.(M'rad (A),2012 ,pp.31-47)

2.1.2 الانطلاق الرسمي للحوار الوطني ومشاركة الفاعلين.

لم يكن من السهل الانطلاق الرسمي للحوار الوطني الذي تمخض عن عدة مبادرات ولقاءات كان الفاعل الأساسي فيها هو الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس بزعامة الاتحاد العام التونسي للشغل، وبالرغم من توسيعه لرقعة الوفاق عبر إشراكه في أن للأغلبية والمعارضة والمجتمع المدني، وفي آن للعلمانيين والإسلاميين، فقد شجعت أغلب الأحزاب على المشاركة في الحوار الوطني الرسمي يوم **25** أكتوبر **2013**، كما شجعت الدول الأجنبية والمنظمات الدولية على المشاركة في الحوار الوطني.

فكرة الرباعي:

أطلق الاتحاد العام التونسي للشغل (اتحاد العمال) مبادرة للحوار الوطني. كان هو صاحب المبادرة الرئيسي بالتنسيق مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أول رابطة لحقوق الإنسان بالعالم العربي الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين التي لعبت دورا مزدوجا سياسي وقانوني وأخيرا الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وهي منظمة الأعراف التي فضلا عن دورها الاقتصادي والسياسي تعبر عن شرعية تمثيل السوق. وأصبحت هذه الأطراف تدعى" **الرباعي الراعي للحوار الوطني**".(الصحبي عتيق،2018، ص.64)

يصح القول إذن أن الرباعي بهذه التركيبة الوجيهة الممثلة للمجتمع المدني كان أحد الضامنين للانطلاق الرسمي للحوار الوطني بطريقة جدية وأحد أسباب نجاحه لاحقا. فقد نجحت هذه الجبهة وهي الأولى من نوعها في تاريخ تونس في دعم التوافق الذي مثل بالنسبة للاتحاد العام التونسي للشغل وسيلة من وسائل إدارة الخلاف.(حاتم مراد وآخرون، 2015، ص.42)

دعم واسع للمشاركة في الحوار الوطني:

كان الحوار الوطني مدعوما في الآن نفسه على المستويين الوطني والدولي. فبالنسبة للدعم الوطني تمثل في دعم الفاعلين السياسيين التونسيين والأحزاب والقياديين والمنظمات والمجتمع الدولي.

كان من الصعب على التونسيين في البداية الإيمان بالحوار خصوصا بعد اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، غير أنهم تمكنوا شيئا فشيئا كما يقول محسن حسن (الاتحاد الوطني الحر) من ملاحظة جدية المسار.

لقد كانت المشاركة في الحوار مدعومة من قبل الأحزاب وزعمائها الذين كانت لهم ثقة في الرباعي باعتباره مجموعة من المنظمات المستقلة الممثلة للمجتمع المدني، حيث لم يكن الاتحاد العام التونسي للشغل مجرد وسيط محايد كلاسيكي بل قوة محترمة في الحياة السياسية الوطنية، وقد سبق في الماضي حتى القريب أن لعب أدوارا سياسية، كما أن القبول بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان كان صعبا في الأول لأنه حسب رأي عبد الستار بن موسى أن النهضة كانت تعتبرهم يساريين ومتطرفين وفي الأخير انتهت النهضة بقبول المنظمات التي كانت مدعومة من الأحزاب والرأي العام.

أما بالنسبة للدعم الدولي فكان له الفضل في نجاح الحوار الوطني، لأن الإعانة الدولية كانت بمثابة مساعدات على تنفيذ الحوار وعلى مضيه قدما، وقد استمر هذا الدعم الخارجي من بداية المسار إلى نهايته، " فاستقرار تونس هي مسألة ذات بعد دولي "، كما يشير إلى ذلك تقرير international crises group حول تونس. تابعت المجموعة الدولية خاصة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر عن قرب الربيع التونسي وأرادت النجاح لهذه التجربة خاصة مع فشل تجارب الربيع العربي الأخرى الواحدة تلو الأخرى.

يعترف الوزير الأول السابق علي العريض بأن الدولة الصديقة لتونس (أمريكا، الجزائر، فرنسا، انجلترا، ألمانيا)، قد لعبت دورا هاما في الحوار، فيما لم تهتم الدول العربية فيما عدا الجارة الجزائر بالمسألة، كل هذه الدول حسب علي العريض " لم تكن قابلة أن تدخل تونس في دائرة الصراع، لقد كانوا ضد رفض الشرعية، ولما ظهر الحوار الوطني ما كان منهم إلا أن شجعوه وزارونا مرات عديدة " (حاتم مراد وآخرون، المرجع نفسه، ص.46)

تمكنت الدول الأجنبية والمنظمات الدولية من قبيل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي ومعهد تحليلات الدفاع المتابعة لتطور الوضع السياسي بتونس من التدخل في سير الحوار الوطني.

كما لا ننسى زيارات السفير الأمريكي الذي كان يشجع الأحزاب السياسية وخاصة النهضة على قبول الحوار وخصوصا فكرة إيجاد التوازن بين النظام الجديد والنظام القديم، وأن يحصل هذا التوازن مع وجود قوى النظام السياسي القديم.

وعلى المستوى العربي، كانت الجزائر خاصة هي الدولة التي طالبت بتشجيع مسار الحوار بين الإسلاميين والأحزاب اللائكية، فعلى إثر اغتيال محمد البراهمي وملاحظا هشاشة الحوار بين القوتين السياسيتين في البلاد بالرغم من مختلف المبادرات الوطنية للحوار، قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة باستقبال الباجي قايد السبسي زعيم نداء تونس للوحدة (**12** سبتمبر **2013**)

وهو صديقه القديم كان استقبل قبل يوم (**11** سبتمبر **2013**) راشد الغنوشي الزعيم الإسلامي، وكما يقول عبد الستار بن موسى "كانت الجزائر تسعى إلى أن تكون تونس سلمية من أجل جزائر سلمية ".

ومهما يكن من أمر فإن بوتفليقة قد ساهم في إذابة الجليد بين الزعيمين المتنافسين اللذين كانا قد تقابلا منذ شهر في باريس **14** أوت **2013**. أما حالة مصر فيجب أن تعتبر دعما غير مباشر، فلقد أثرت التجربة المصرية والانقلاب العسكري على الإخوان المسلمين ومرسي في مصر على الطبقة السياسية التونسية ابتداء من النهضة ودفعتهم إلى مواصلة الحوار، لقد أبرزت التجربة المصرية مالا يجب فعله.

2.2 التحالفات السياسية في تونس

1.2.2 تشكيل الحكومة الائتلافية في تونس "حكومة الترويكا "

نعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من **16** كانون الأول /ديسمبر **2011**، وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية (فازت بـ **89** مقعدا من مجموع **217** مقعدا في المجلس التأسيسي أي نسبة **41.47%**) وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية (حاصل على **29** مقعدا بنسبة **9.68%**)، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات (حاصل على **20** مقعدا) وشكل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانيين ما مجموعه **138** مقعدا في المجلس التأسيسي وفاز بثقة **154** نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض **38** عضوا، وتحفظ **11** آخرين من بين أعضاء المجلس الـ **217**.

وعلى الرغم من أن هذا التحالف، ظل ممسكا بزمام الحكم على مدى أكثر من سنتين، وذلك بتشكيلة حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي (حركة النهضة)، وحكومة الترويكا الثانية بزعامة (علي العريض) حركة النهضة، فإن حضوره الشعبي قد شهد تراجعا ملحوظا بسبب بطيء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل، التنمية وضمان الاستقرار الأمني، كما أن فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية والتصدي لها جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد، وتأمين الاستقرار، وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.(أنور الجمعاوي، 2014، ص ص. 72-85)

إن انتخاب المجلس التأسيسي مثل خطوة كبيرة باتجاه قطيعة قانونية واجتماعية مع نظام ومرحلة قديمة وتأسيسا لقواعد نظام سياسي جديد. وذلك بعيدا عن متاهات النقاشات السياسية والدستورية العقيمة التي غرقت فيها ثورات الربيع العربي الأخرى.

فبموجب هذه الانتخابات قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته، ومع إتمام انتخابات المجلس التأسيسي تكون تونس قد ختمت المرحلة الانتقالية الأولى التي تلت سقوط نظام بن علي وباشرت المرحلة الثانية (الانتقالية الثانية) التي يقوم فيها المجلس التأسيسي بصياغة الدستور التونسي، ورغم أن المهمة الأساسية للمجلس التأسيسي هي صياغة الدستور التونسي. إلا أن صلاحيات المجلس أكبر من ذلك بكثير، فمن مهام

المجلس القيام بانتخاب رئيس الجمهورية المؤقت وكذلك رئيس الحكومة الانتقالية وذلك لحين إتمام صياغة الدستور وإجراء أول انتخابات برلمانية تونسية بعد الثورة.

لقد نقلت انتخابات المجلس التأسيسي تونس من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية السياسية والمؤسساتية، فنجد أن حركة النهضة التي حصلت على عدد مقاعد يمثل ثلاثة أضعاف الحزب الذي يليها وهو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية أي فاز النهضة ب **89** مقعد والمؤتمر ب **29** مقعد، بينما حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ب **20** مقعد، بدأت في إجراء مشاورتها لتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على ترجمة المعطيات التي تمخضت عنها انتخابات المجلس التأسيسي، فبدأت **المفاوضات** بين الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات والتي تحصلت على نحو ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي، وتمكنت هذه الأحزاب الثلاثة من خلال المفاوضات التي دامت عدة أسابيع من تشكيل ائتلاف حكومي لأول مرة في تاريخ تونس ليمثل قطيعة مع مرحلة حكومة الحزب الواحد التي امتدت منذ استقلال تونس عام **1956** وحتى سقوط نظام بن علي في يناير **2011**. (وحيد سمير إسماعيل مهني، 2014، ص.37)

لقد نجح حزب النهضة في تشكيل ائتلاف حكومي مدني (ترويكا مدنية) مثل ائتلافا سياسيا وسطيا كرس التوافق مع حزبين يساريين يمثلان يسار الوسط ومثقفين وعلمانيين. واختارت النهضة التي تبنت مبكرا التوافق مع العلمانيين والعمل المشترك مع خصومها السياسيين المختلفين معها إيديولوجيا أن تعمل على تحقيق تطلعات الشعب التونسي بعد إزاحة بن علي وإزالة مخلفات عقود من الفساد.

وليس التوافق بين العلمانيين والإسلاميين وليد اللحظة، فالمنصف المرزوقي زعيم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والذي أصبح رئيسا لتونس وفقا لتحالف الترويكا يتحدث عن هذا التوافق وخلفياته التاريخية في كتابه " ابتكار ديمقراطية: دروس التجربة التونسية. فيتحدث المرزوقي عن الإسلام السياسي والترويكا وعن معاناة المناضلين العلمانيين والإسلاميين من القمع في العهود السابقة على حد سواء.

لقد نجحت الأحزاب الثلاثة النهضة والمؤتمر والتكتل في تشكيل أولا ائتلاف حكومي في تاريخ تونس وبعد عدة أسابيع من المفاوضات اتفقت الأطراف الثلاثة على توزيع المناصب والصلاحيات، حيث حصل مصطفى بن جعفر زعيم حزب التكتل من أجل العمل والحريات على منصب رئيس المجلس التأسيسي، وتم انتخاب المناضل والسياسي اليساري المنصف المرزوقي زعيم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية لتولي منصب رئيس الجمهورية المؤقت في **12** ديسمبر **2011**، وتولي حمادي الجبالي الأمين العام لحزب النهضة رئاسة الحكومة، إلى حد ما وذلك وفقا **للدستور المصغر** والذي يمثل القانون المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية والذي صادق عليه المجلس التأسيسي في **10** ديسمبر **2011** بغالبية **144** صوتا وذلك لتنظيم السلطات العمومية في الجمهورية التونسية لحين إصدار دستور جديد.

ويتضح من هذا الدستور المصغر أن رئيس الحكومة بجانب ممارساته مهام السلطة التنفيذية فهو يشارك رئيس الجمهورية في الكثير من المهام خاصة تعيين كبار المسئولين في الدولة في الوظائف السياسية والعسكرية وتعيين مفتي الجمهورية، وهي من مهام رئيس الدولة باقتراح من رئيس الحكومة، كما يقوم كلا من رئيس الدولة ورئيس الحكومة برسم السياسة الخارجية للدولة وإعلان الأحكام والتدابير الاستثنائية.

2.2.2 الحكومات الائتلافية وائتلافات المعارضة

شهدت تونس في فترة ما بعد انتخابات المجلس التأسيسي تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى بقيادة حمادي الجبالي ثم الحكومة الائتلافية الثانية بقيادة علي العريض وحكومة الكفاءات بقيادة مهدي جمعة، التي جاءت بعد الحوار الوطني، وقد شهدت هذه الفترة أيضا ظهور ائتلافات للمعارضة سنتعرض إليها فيما يلي:

الحكومة الائتلافية الأولى:

كما جاء في الاتفاق الموقف بين أطراف الائتلاف الحاكم في تونس. قام الرئيس منصف المرزوقي بتكليف حمادي الجبالي الأمين العام لحزب النهضة بتشكيل حكومة ائتلافية تشارك فيها أحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة، وكما جاء في الاتفاق تم تشكيل أول حكومة ائتلافية في تاريخ تونس يوم **13** ديسمبر **2011** برئاسة حمادي الجبالي، وكان لحركة النهضة الحزب الفائز بالأغلبية في المجلس التأسيسي النصيب الأكبر، حيث استحوذت على **16** وزارة، بينما كان نصيب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية **4** وزارات والتكتل **05** وزارات.

وقد واجهت حكومة الترويكا في بداية عملها جملة من التحديات المرتبطة بعدة أسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية وإيديولوجية، ما يمكن رصده أيضا من التحديات التي واجهت الحكومة الائتلافية على صعيد الخلافات السياسية مع المعارضة، نجد أن الائتلاف الحاكم صمد أمام كل الضغوط التي مورست على قيادتها في اتجاه إشعال فتيل اللاتجانس الإيديولوجي بين أقطابها، خصوصا تجاه قضايا شائكة مثل الخطر السلفي، مرورا بالنص على تطبيق الشريعة في الدستور، ووصولا إلى تصوير مشروع النهضة على أنه إقصائي بالمعنى العقائدي لا السياسي.

إلا أن حكومة الترويكا برئاسة حمادي الجبالي قد واجهت الكثير من العثرات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما سبق ذكرها ما جعل المعارضة تستغل هذه الثغرات والهفوات في تأليب الرأي العام اتجاه حكومة الترويكا، خاصة مع امتلاك المعارضة، ومعها بقايا نظام بن علي للكثير من الأدوات الإعلامية والصحفية وسيطرتها على بعض منظمات المجتمع المدني، بالرغم من أن معظم أحزاب المعارضة فشلت فشلا ذريعا في انتخابات المجلس التأسيسي.

ائتلافات المعارضة:

بعد تشكيل حكومة الترويكا عام **2012**، شهدت تونس حركية سياسية غير مسبوقة على صعيد الأحزاب السياسية والانشقاقات والائتلافات والتحالفات. التي لم تعد أمرا مفاجئا في ظل الديناميكية التي أطلقتها الثورة وذلك من خلال تزايد

الأحزاب وتشكيل الجبهات، ومن الملاحظ في ديناميكية التحلل وإعادة التشكيل التي شهدتها الساحة السياسية في تونس أنه لا توجد خطوط حمراء للتحالفات والتقارب بين الأحزاب على صعيد الإيديولوجيات.

وأن أهم تطور في هذه الديناميكية للحياة السياسية في تونس بعد 2012 هو ظهور تكتلات مهمة للمعارضة كان لها التأثير الأكبر في الحياة السياسية التونسية على صعيد حالة الاستقطاب الشديدة والاحتقان بين الائتلاف الحاكم والمعارضة فأصبح هناك إرادتان متعارضتان في تونس، إرادة الائتلاف الحاكم (النهضة، المؤتمر، التكتل)، وإرادة المعارضة ومحورها التحالفات الآتية: الاتحاد من أجل تونس و " الجبهة الشعبية" مثلما سنوجزه فيما يلي: (وحيد سمير إسماعيل مهني، مرجع سابق، ص.48)

تحالف الاتحاد من أجل تونس:

هو تحالف سياسي موسع معارض للترويكا الحاكمة، ضم الحزب الجمهوري بزعامة أحمد نجيب الثاني ويعد امتدادا للحزب الديمقراطي التقدمي، وقد كان في صدارة الأحزاب المعارضة لنظام بن علي ومنافسا رئيسا لحركة النهضة قبل انتخابات **23** أكتوبر **2011**، إلى جانب الحزب الجمهوري ضم هذا التحالف حزب آفاق تونس بزعامة " ياسين إبراهيم " وهو حزب ذو توجهات ليبرالية رأسمالية، يضم إليه عددا من رجال الأعمال، وحزب " نداء تونس" الذي تحصل على تأشيرة العمل القانوني في مارس **2012**، والذي يقوده رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة الباجي قائد السبسي، ويستتبع عددا مهما من أنصار الحزب الدستوري على عهد الحبيب بورقيبة، وعددا من أتباع التجمع الدستوري المنحل، الحزب الحاكم على عهد بن علي، وقد نجح هذا الحزب في استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النخبة المثقفة في تونس من المنادين بإحياء التجربة البورقيبية. واستطاع هذا التحالف أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، ونجح في تعبئة الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلة الأحوال الشخصية، وحرية المرأة، حرية الإعلام) كما كان في صدارة القوى السياسية، الداعية لاستقالة الترويكا.(أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص.4)

الجبهة اليسارية القومية:

يتكون هذا القطب السياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية، لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي، ولا تحظى بعمق شعبي كبير، غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية، والجمعيات الحقيقية والهياكل التمثيلية العمالية، وتشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية، وهي تجمع يضمن **14** حزبا من القوميين وأقصى اليسار، ومن أبرز تلك الأحزاب حركة الشعب ذات الخلفية القومية والميل الناصري وحزب العمال بزعامة حمة الهمامي الذي يعد من بين الشخصيات المشهورة بمعارضتها للدولة القامعة على عهد بورقيبة وبن علي.

وقد تبنت الجبهة الشعبية توجها راديكاليا في معارضة الترويكا الحاكمة عموما، وحركة النهضة خصوصا، متهمة إياها بأنها خانت الثورة، وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام بن علي أعادت إنتاج النظام القديم، كما حملت الثلاثي الحاكم مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وخصوصا ما تعلق بتفشي البطالة وتدهور

المقدرة الشرائية للمواطن وتنامي ظاهرة الإرهاب، ونجحت الجبهة الشعبية في استغلال فشل الحكومة في معالجة العديد من الملفات لتحرك الشارع من حين لآخر، وتدفع نحو تنظيم عديد الاعتصامات والإضرابات التي شملت عدة محافظات وعدة قطاعات مهنية، وهو ما ساهم في زيادة الضغط على الثلاثي الحاكم من ناحية، وفي تصعيد درجة الاحتقان السياسي من ناحية أخرى.

3. استراتيجيات التوافق السياسي وانعكاسها على ترسيخ الديمقراطية

نجحت تونس بعكس الدول العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات، في حماية مسار انتقالها الديمقراطي وتجاوز المطبات التي مرت بها مستعينة بالتوافق السياسي لتجاوز الخلافات العديدة التي عرفها المنتظم السياسي بعد الثورة، وذلك من خلال توظيف منطق التنازلات السياسية التي أثرت في مجمل المسار الانتقالي التونسي.

1.3 الاتفاق حول خارطة الطريق:

جدير بالذكر القول أن خارطة الطريق كانت التجسيد الحقيقي للحوار الوطني واستراتيجية ناجعة لحدوث التوافق السياسي في تونس وأنه ما كان ليكون الحوار الوطني من معنى دون خارطة الطريق. تمثلت خارطة الطريق في تقرير استئناف أعمال المجلس الوطني التأسيسي في أقرب الآجال وبصفة موازية في استقالة حكومة علي العريض وتسمية حكومة جديدة، وتم تفعيل كل ذلك مع بعض التغييرات على مستوى الروزنامة الأولية، لم يقع ذلك تماما كما وقع تقريره، وقد كان العباسي هو من دفع الفرقاء إلى قبول التغييرات الطارئة على الروزنامة حتى يمكن في الأخير الحصول على حكومة ودستور في غضون شهر ديسمبر **2013**. (حاتم مراد وآخرون، مرجع سابق، ص.59)

طرح الرباعي الراعي للحوار "خريطة طريق" كأرضية للحوار يوم **17** سبتمبر**2013** ولأهميتها التاريخية نورد **نصها كاملا**: (الصحبي عتيق، مرجع سابق، ص.67)

" تقديرا لدقة وحساسية المرحلة التي تمر بها البلاد في هذا الظرف من مسار الانتقال الديمقراطي وسعيا للوصول إلى مرحلة المؤسسات الديمقراطية بما يحقق أهداف الثورة وشعورا من كل الأطراف بضرورة تغليب المصلحة العليا للوطن باعتماد منهج التمشي التوافقي للسير نحو انتخابات نزيهة وشفافة تضمن التنافس السياسي السلمي والمتكافئ ويمارس فيها الشعب سيادته في اختيار ممثليه وحكامه، ولقطع الطريق أمام كل المنزلقات التي قد تؤدي إلى المجهول.

تتقدم المنظمات الراعية للحوار الوطني الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بورقة عمل تجسد إرادة الأطراف السياسية في الخروج من الأزمة وتمثل تفعيلا لمبادرتها بعد أن عرضتها وناقشتها مع الأحزاب السياسية، وتتضمن هذه الورقة:

تنعقد جلسة أولى للحوار الوطني بدعوة من المنظمات الراعية يحضرها كل من الرؤساء الثلاثة ومسئولو الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي، ويتم خلالها الإعلان عن: (المرجع نفسه، ص.68)

- القبول بتشكيل حكومة كفاءات ترأسها شخصية وطنية مستقلة لا يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة تحل محل الحكومة الحالية التي تتعهد بتقديم استقالتها، وتكون للحكومة الجديدة الصلاحيات الكاملة لتسيير البلاد، ولا تقبل لائحة لوم ضدها إلا بإمضاء نصف أعضاء المجلس الوطني التأسيسي ويتم التصويت على حجب الثقة عنها بموافقة ثلثي أعضائه على الأقل.
- استئناف المجلس الوطني التأسيسي لجلساته وتحديد مهامه ونهاية أشغاله.
- بدء المشاورات حول الشخصية الوطنية المستقلة التي ستعهد لها مهمة تشكيل الحكومة.
- الاتفاق على خارطة بشأن استكمال المسار الانتقالي وضبط روزنامة الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعلانها للرأي العام بعد إمضائها من كل الأطراف وإصدارها ضمن قانون يصدره المجلس الوطني التأسيسي خلال جلسة خاصة ويتمم التنظيم المؤقت للسلطة العمومية وينقحه.

وتتضمن الخارطة المحاور التالية:

في استكمال أعمال المجلس الوطني التأسيسي:

- يستأنف المجلس الوطني التأسيسي أشغاله وينهي المهام التالية في أجل لا يتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني.
- إنهاء اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في أجل أسبوع واحد.
- إنهاء إعداد وإصدار القانون الانتخابي في أجل أسبوعين.
- تحديد المواعيد الانتخابية في أجل أسبوعين من إنهاء تركيز هيئة الانتخابات.
- المصادقة على الدستور في أجل أقصاه أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء تتولى دعم وتسريع أعمال إنهائه في الأجل المشار إليه.

في تكليف وتشكيل الحكومة الجديدة:

- بالتوازي مع عودة المجلس الوطني التأسيسي لأشغاله تنطلق المشاورات لاختيار شخصية وطنية مستقلة تكلف بتشكيل الحكومة وتنهي باختيار رئيس الحكومة الجديدة، وإعلان الاسم في أجل أقصاه أسبوعا واحدا.
- تتولى الشخصية المكلفة إجراء مشاوراتها لتشكيل الحكومة وإنهائها في أجل أقصاه أسبوعين.
- تقدم الحكومة الحالية استقالتها وجوبا في أجل أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني.
- يتولى المجلس الوطني التأسيسي المصادقة على تكليف الحكومة الجديدة.

في الحوار الوطني:

تلتزم الأطراف السياسية بمواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع كإطار للتفاوض لحل بقية المشاكل الخلافية التي تعيق إتمام المرحلة الانتقالية بنجاح ولإسناد الحكومة في مهامها.

حرر بتونس، في 17 سبتمبر 2013.

الاتحاد العام التونسي للشغل.

الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

الهيئة الوطنية للمحامين بتونس.

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

2.3 وضع دستور توافقي:

إن الدستور هو نواة البنية المؤسساتية والنظام القانوني في الدولة، وهو يحدد العلاقات بين المواطنين والدولة، وبين الدولة والنظام القانوني الدولي، ويكون الدستور الجديد نتيجة لعملية تاريخية، وعوامل أخرى هامة تساهم في تشكيل مستقبل البلاد، ويحتوي في الغالب على بذور صراعات يمكن أن تنشأ في المستقبل، أو بذور فترة هدوء طويلة. ويعتمد هذا على مضمونها والعملية التي يتم فيها صياغته.

يضم الدستور التونسي الجديد مائة وتسعة وأربعين فصلا موزعة على عشرة أقسام، وهو يعتبر من الدساتير الطويلة نظرا للإسهاب في إبراز بعض التفاصيل القانونية والخوض في بعض المسائل الجزئية التي يكون موضعها في الأصل في النصوص القانونية.

مرحلة بناء التوافقات في صياغة الدستور

يعترف المشاركون في الحوار الوطني ونواب المجلس الوطني التأسيسي إجمالا. بأن مسألة إتمام الدستور لم تحظى بالقدر الكافي مقارنة بمسائل أخرى كالمسألة الحكومية في جلسات الحوار الوطني، ويعترف هؤلاء والفاعلون بمن فيهم المعترضون على ذلك كالجبهة الشعبية بأن " إنهاء الدستور لم يكن وظيفة الحوار الوطني بل وظيفة لجنة التوافقات" و المجلس الوطني التأسيسي.

ومن بين أهم الاتفاقات التي حصلت في مسألة صوغ الدستور تلك المتعلقة بـ الاتفاقات الحاصلة بدار الضيافة بقرطاج التي أشرف عليها الرئيس المرزوقي وقاطعها الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث تعلقت الاتفاقات بمسائل أساسية، غير أن بعضها بقي معلقا. فحرية الضمير لم تكن مضمنة بعد مسودة الدستور وقد أثارت بعض الخلافات داخل حركة النهضة التي كان أعضائها يخشون الصبغة المطلقة لهذه الحرية بما يمكن أن يهدد القيم الدينية. عارضت النهضة حق الإضراب لأن هذا الحق قد وقع استعماله في ظل الترويكا بطريقة مبالغ فيها في حين كانت البلاد في وضعية صعبة.

وبالنسبة بمسألة النظام السياسي أرادت النهضة خلال مفاوضات دار الضيافة إرساء نظام برلماني ترى فيه النهضة الأكثر استقرار والذي يعكس بصورة مثلى روح الديمقراطية.

وفي المقابل أصرت المعارضة الديمقراطية على إعادة التوازن إلى ثنائية السلطة التنفيذية عبر تدعيم صلاحيات رئيس الجمهورية. (لرقط الحسين، مرجع سابق، ص.248)، وبالنظر إلى قوة رئيس الجمهورية التي يتمتع بها، فقد أجبرت قوى النهضة على التنازل بخصوص هذه المسائل وهي التي كانت تبحث عن التوافق مع المجتمع المدني والمعارضة الديمقراطية.

توقفت الأعمال في دار الضيافة في الليلة السابقة لتاريخ انطلاق الحوار الوطني الذي دعي إليه الاتحاد العام التونسي للشغل. وقع تسجيل بعض التطورات حول نقاط توافقية. ووقعت إحالة هذه الاتفاقات إلى لجنة التوافقات بالمجلس الوطني التأسيسي. وكانت هذه التوافقات هي التي أدت إلى نسخة **1** جوان من الدستور التي أساها البعض "دستور بن جعفر" وأسماها آخرون " دستور دار الضيافة ".

وقد أثارت هذه النسخة حفيظة المعارضة الديمقراطية والمجتمع المدني.

من الثابت أن الدستور قد كان عملا جماعيا وقد وقع تصوره ومناقشته والتفاوض بخصوصه أساسا ضمن المجلس التأسيسي ولجانه. ومن البداية قرر المجلس تشريك مكونات المجتمع المدني منذ إنشاء اللجان الدستورية في فيفري **2012**. ومنذ ذلك التاريخ وجد تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية والخبراء الوطنيين والدوليين. وكان المجلس الوطني التأسيسي في استماع دائم لهؤلاء.

تعاقبت نسخ الدستور التي ما انفكت تناقش وتعدل في جو من الحماس أحيانا. ولم يكن هذا الحماس ليقصي وجود شيء من التفاهم بين النواب بالرغم من حساسياتهم المختلفة والمتعارضة فهم لا يجهلون أنهم كانوا مطالبين بالنجاح من أجل هدف نبيل هو إعداد دستور صالح للجميع ومقبول من طرف الجميع. (المرجع نفسه، ص.249)

أحدثت لجنة التوافقات لتجاوز الخلافات التي وقعت جراء الوصول إلى مشروع الدستور المؤرخ في **1** جوان **2013**، عقدت هذه اللجنة التي ترأسها رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر قرابة **150** اجتماعا. غير أن اغتيال محمد البراهمي أحد قادة الجبهة الشعبية في **25** جويلية **2013** كان له الأثر البالغ في رفض نواب المعارضة لنسخة 1 جوان من الدستور، ما دفع برئيس المجلس التأسيسي إلى تعليق أعمال المجلس حتى عودة النواب المعتصمين.

لقد قامت هذه اللجنة (لجنة التوافقات) بمجهود وفاقي جدي، فلقد أمضت في **22** أوت **2013** خمسة أحزاب ممثلة باللجنة (وهي النهضة والمؤتمر ووفاء، والمحبة وتيار الجمهورية) اتفاقا حول خمس نقاط جوهرية كانت موضع جدل بالمجلس. وكان الأمر يتعلق بفصول من المشروع الأخير للدستور مدارها طبيعة الدولة التونسية وإعادة صياغة حملة وردت بالتوطئة حول " تعاليم الإسلام " وعدم قابلية الفصول **1** و**2** و **74** للتعديل وإلغاء الفصل **141**.

وقد كان هذا التصرف مبشرا بالتنازلات المقبلة التي كانت الأطراف جميعها مدعوة إلى القيام بها ضمن لجنة التوافقات تحت رقابة الحوار الوطني.

وقد توصلت فيما بعد لجنة التوافقات إلى انجازات هامة، فقد أدخل أعضاؤها تعديلات على الفصل **109** المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وعلى الفصل **112** المتعلق بالقضاة والفصل **115** الخاص بالمحكمة الدستورية والفصل **117** المتعلق بمشاريع القوانين والفصل **124** المتعلق بالهيئة العليا للاتصال وبإلغاء الفصل **141** وتعديل الفصل **140** وبخصوص مسألة مكانة رئيس الجمهورية وتعديل الفصل **70 والفصل 48**.

كما تعلقت تحويرات أخرى بالتخفيض في سن الترشح لرئاسة الجمهورية (من **40** إلى **35** سنة) وبإلغاء سقف السن وبمنح أصحاب الجنسية المزدوجة الحق في الترشح إلى رئاسة الجمهورية بشرط التخلي عن الجنسية الثانية في حالة فوزهم.

وقد كان في هذا تنازل من قبل النهضة للسماح للسبسي (**86** سنة) بالترشح وهو الذي كان يخشى من تحديد سن الترشح بالدستور في مقابل تنازلات أخرى قام بها النداء بخصوص نقاط أخرى لصالح النهضة. ويمكن إيجاز الحصيلة النهائية للتوافقات حول الدستور فيما يلي:

تشهد هذه التوافقات التي توصلت إليها لجنة التوافقات على المجهود الوفاقي الذي قامت به بالرغم من الصعوبات المتعلقة بالتنازلات التي كانت أحيانا موجعة بالنسبة إلى الأغلبية والمعارضة، وهي تشهد كذلك على الدور الكبير الذي لعبته هذه اللجنة في إتمام الدستور والخروج من الأزمة. إلا أن هذا لا ينقص في شيء من فضل الحوار الوطني الذي كان من شأن وجوده وحده أن يدفع الأحزاب إلى إيجاد توافقات ضمن لجنة التوافقات بالرغم من أن الحوار الوطني لم يتدخل كثيرا في المادة الدستورية على الأقل مقارنة بتدخله في المسألة الحكومية.

المصادقة على الدستور: (المرجع نفسه، ص.255)

بدأ التصويت على الدستور فصلا فصلا يوم **3** جوان **2014** وشهد المجلس التأسيسي مساء الأحد لحظات وصفت بالتاريخية عندما صادق النواب بأغلبية ساحقة على مشروع الدستور الجديد من القراءة الأولى أي بموافقة **200** نائبا، واعتراض **12**، وتحفظ **4**، أي **216** نائب من جملة **217** (توفي النائب عن دائرة بنزرت السيد محمد العلوش) وبمجرد المصادقة على الدستور عمت الفرحة قاعة البرلمان في لحظة فارقة تجاوز من خلالها النواب خلافاتهم السياسية والإيديولوجية. وتم ختم الدستور الجديد من قبل رئيس الجمهورية السيد محمد المنصف المرزوقي ورئيس المجلس الوطني التأسيسي السيد مصطفى بن جعفر ورئيس الحكومة السيد علي العريض.

4. دور الفواعل في إدارة التوافق السياسي في تونس

إن فهم الوضع الذي مرت به تونس، بعد ثورة **14** جانفي **2011** مهم جدا، وذلك لفهم الإطار العام الذي جرى في سياقه الحوار الوطني ومختلف التوافقات السياسية الحاصلة، خصوصا مواقف الفاعلين الرئيسيين سواء الاجتماعيين أو السياسيين.

1.4 دور الفواعل الرسمية في إدارة التوافق السياسي:

دور الفواعل الوطنية

لا ينكر أحد أن الباجي قايد السبسي وراشد الغنوشي قد ساهما في التحقق الفعلي والجدي لبناء توافق سياسي تاريخي شمل الحوار الوطني وذلك منذ لقائهما بباريس في أوت **2013**، فهذا اللقاء الذي نظم بمبادرة من السبسي بين الشخصيتين لم يتحدثا إلى بعضهما منذ سنتين كان خطوة نحو الحوار ونحو الحل الممكن.

فالحوار قد أسلفنا، سيره الشيخان الغنوشي والسبسي وقد كان هذا اللقاء حاسما في حلحلة الأزمة. نجح السبسي في إقناع الغنوشي بقبول المشاركة في الحوار الوطني وأعلن الغنوشي فيما بعد في حوار على قناة نسمة التلفزية أنه يمد يده إلى السبسي، ومنذ ذلك التاريخ يلاحظ رافع بين عاشور:

" تغيرت العلاقة بين النداء والنهضة ويمكن القول انه قد تمت إذابة الجليد بينهما. لا يعني هذا أنهما سيدخلان في حوار ولكن يمكنني أن أقول إن التشنج بينهما قد خفت حدته".

" ويؤكد محسن حسن أن السبسي والغنوشي هما الرجلان اللذان أنقذا البلاد حقيقة". (المرجع نفسه، ص.257)

للباجي قايد السبسي بالتأكيد عيوب، غير أن الكاريزما التي يتمتع بها وخبرته السياسية قد سهلا الاعتراف بزعامته في إدارة التوافق حول الحوار الوطني إضافة إلى ما اكتسبه من مساندة للرأي العام له في مواجهته مع الإسلاميين، كما يتمتع بقدرة سحرية على تجميع قدامى مناضلي النظام السابق من حوله وتقديم نفسه للبلاد، وهي خصلة من خصاله.

كان للسبسي دور لعبه في اجتماعاته الثنائية مع الغنوشي ودور آخر لعبه من خلال مشاركته في الحوار الوطني. حينما فرضت النهضة والعباسي معها مهدي جمعة كوزير أول كون السبسي (الذي عارض في البداية هذا الأمر) وفاقا حوله داخل حزبه النداء وإضافة إلى ذلك فقد أقنع الأحزاب السياسية الأخرى بقبوله. وفيما بعد أقنع السبسي حزبه بقبول لطفي بن جدو كوزير للداخلية، وبالتالي سعى السبسي إلى إيجاد التوافقات الممكنة لإنجاح الحوار الوطني، وهذا ما جعل منه يحظى بثقة الأغلبية في تشريعات أكتوبر **2014** والتي فاز بها.

كان راشد الغنوشي أولا يقنع أعضاء حزبه بالمشاركة في الحوار الوطني الذي رفضته الحركة من الأول وثانيا أن يدافع عن موقف النهضة بخصوص الحفاظ على المجلس الوطني التأسيسي وكان عليه أيضا أن يجد من الخسائر المتعلقة بانسحاب حكومة علي العريض وان يحاول تثبيت أشخاص غير مناوبين له في رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية.

في الحقيقة اتخذ الغنوشي قراراته أحيانا بصفة منفردة وأحيانا بالرجوع إلى حزبه، وحسب عماد الحمامي أحد أعضاء حزب النهضة يقول:

" كان الغنوشي زعيما خلال فترة الحوار الوطني، فهو يقدم أولا توصيات فيما بعد القرارات. وقد كان أحيانا يتخذ قراراته دون أن يأخذ رأي أعضاء النهضة بمجلس الشوري ومن ثم يحاول إقناعهم بوجاهة قراراته. فبعض القرارات قد اتخذت بصفة فردية بسبب الآجال القصيرة والضغط. ومن ثم يعود إلى إقرارها معنا".(حاتم مراد وآخرون،ص.98)

ويؤكد مشاركون آخرون من المعارضة على زعامة الغنوشي، فقد كان له تأثير أكيد على إدارة التوافق حول الحوار الوطني كما تقر بذلك ريم محجوب بقولها: " **لقد كان يأتي إلى الحوار في الأوقات المفصلية وكانت مواقفه محسومة**".

دور الفواعل الدولية و الإقليمية:

من المؤكد أن دور القوى الدولية الإقليمية والمنظمات الدولية (حكومية و غير حكومية). كان أساس في دعم ونجاح آلية التوافق السياسي من خلال الحوار الوطني وذلك لسببين رئيسيين هما:

- إن تونس قد أصبحت مفتاحا هاما من مفاتيح السلم الإقليمي على إثر أحداث الربيع العربي، فالقوى الدولية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية أو دول الاتحاد الأوروبي أكثرها فرنسا وألمانيا والجزائر الجارة يهمها قبل غيرها استقرار الحياة السياسية التونسية على إثر الاضطرابات العديدة التي عرفها هذا البلد طيلة ثلاث سنوات من حكم الإسلاميين، فتونس بلد يقع على الضفة الجنوبية للمتوسط على مقربة من الدول الأوروبية وعلى حدودها ليبيا وذلك البلد المنقسم داخليا بين ثلاث مناطق تتحكم فيها قبائل وعشائر مختلفة ومتعارضة لا يمكن التوفيق بينها منذ أن دخلت في صراع بعد سقوط القذافي. وفي سيناريو تونس مقسمة وغير مستقرة في مواصلة (النموذج) الليبي هو سيناريو كارثي بالنسبة إلى الدول الأوروبية.

و الولايات المتحدة الأمريكية أو الجزائر الجارة. حيث يمكن أن تزداد حدة الإرهاب و الأزمة الاقتصادية والفراغ المؤسساتي والهجرة غير الشرعية، تخشى الجزائر خصوصا من تطور الإرهاب على حدودها. كان الدبلوماسيون الأجانب حافرين طيلة الحوار الوطني وقد تحاوروا مع جميع الفاعلين السياسيين إلى حد أن بعض الأحزاب قد تضايقت من حضورهم المكثف والدائم.

وعلى الميدان استعادت هذه القوى الدولية من معونة المنظمات الدولية والإقليمية التي قدمت الوسائل والخبرة والإمكانيات اللازمة لنجاح الحوار الوطني وتنظيم انتخابات نهائية. ولم تكن الانتخابات لتنجح ولا شك لو لم توافق المنظمات الدولية على تمويلها بالكامل.

- أما السبب الثاني فيتمثل في أن تونس قد أصبحت نموذجا للتسويق والنشر، وفضلا عن ضرورة تحقيق السلم الإقليمي كانت الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بنجاح النموذج التونسي في حد ذاته باعتباره النموذج الذي كانت له أكبر فرص النجاح من بين تجارب الربيع العربي.

حيث دعت إلى ضرورة اشتراك الإسلاميين في اللعبة السياسية والمؤسساتية في البلدان العربية بشرط قبول الإسلاميين أنفسهم لمبادئ الدولة الديمقراطية وتخليهم عن أحلامهم البعيدة في إرساء الشريعة والخلافة.(المرجع نفسه، ص.116)

4. 2 دور الفواعل غير الرسمية في إدارة التوافق السياسي:

منظمات المجتمع المدني

لعب المجتمع المدني في تونس دورا هاما في مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدتها البلاد في نهاية **2010**، وذلك من خلال تدخله في العديد من المحطات الرئيسية لإدارة الأزمة، وقد نجح في فرض منطق التوافق بين الأطراف المتعارضة وذلك لما يتمتع به من قيمة وقوة وتنظيم صاحبه منذ تأسيسه.

غير أننا سنركز في تحليلنا هذا الدور مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التوافق السياسي على الرباعي الذي قاد الحوار الوطني في تونس والذي بفضله خرجت تونس إلى بر الأمان كما أثبت ذلك العديد من المتتبعين للشأن التونسي.

لقد كان اختيار الرباعي المشكل من أربع وسطاء يمثلون المجتمع خيارا وجيها، ومن البداية أبدى الوسطاء الثلاثة الأولون وهم الاتحاد العام التونسي لشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين حاجتهم إلى إشراك الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة معهم في الوساطة الصعبة حتى لا يسود الاعتقاد بأن الوسطاء منحازون إلى بعض القوى الاجتماعية على حساب الأخرى. فقد كان الأمر متعلقا بأزمة سياسية كبرى تقتضي تحرك الجميع من شغالين وأعراف ومنظمات ممثلة للمجتمع المدني أثبتت في السابق نضاليتها وتعاونت في ما بينها.

وقد منحت تركيبة الرباعي للحوار لونه منذ البداية وأدت إلى اعتبار كل المجتمع مسئولا عن إيجاد حل لهذه الأزمة. وقد طرح الرباعي الراعي للحوار خريطة طريق اعتبرت كأرضية للحوار وذلك يوم **17** سبتمبر **2013** (الصحبي عتيق، مرجع سابق، ص.67)، كانت المخرج الأساسي الذي سار بتونس إلى بر الأمان.

الأحزاب السياسية

لابد من الاعتراف بأن الحوار الوطني قد انقذ تونس من الإخفاق، بل من حرب أهلية وباعتباره آلية توافقية وبراغماتية جمعت الأحزاب التمثيلية والمجتمع المدني فإن الحوار الوطني قد انقض البلاد التي انقسمت في مرحلة معينة إلى قوتين سياسيتين متعارضتين ومتصارعتين وليس بالإمكان التوفيق بينهما على المستوى السياسي، وعلى المستوى الثقافي ألا وهما الإسلاميون من جهة واللائكين من جهة أخرى، وقد تجلى هذا الانقسام على جميع المستويات.

وقد تعلق الأمر في تونس باتفاق تعايش سلمي واعتراف متبادل بين قوتين متصارعتين سياسيا وثقافيا. بل أكثر من ذلك فالحوار الوطني كان فضله في أنه قد أكسب هذا التوافق التاريخي دينامية سياسية. لقد ساهم في جعل الشراكة ضمن الحكومة ممكنة بعد انتخابات 26 أكتوبر 2014 التشريعية بين النهضة من جهة ونداء تونس الذي غدا أغلبيا والاتحاد الوطني الحر وآفاق تونس وهي أحزاب ليبرالية ولائكيه وذلك من جهة أخرى.

تشاركت النهضة بالتأكيد مع أحزاب سياسية من اليسار الوسطى بعد انتخابات 2011 وهي المؤتمر من اجل الجمهورية والتكتل عندما قدما بصفتها الحزب الأغلبي تحالف الترويكا غير أن تحالفها الجديد مع الأحزاب اللائكية يبدو معتبرا أكثر.

فالنهضة تشارك هؤلاء الحكم باعتبارها حزبا أقليا بالرغم من كونها لا تزال ذات وزن على الساحة السياسية باعتبارها ثاني حزب وطني يبقى قريبا حتى من نداء تونس على المستوى الانتخابي والبرلماني (أحرز نداء على 85 مقعدا بالبرلمان وأحرزت النهضة

على 69 مقعدا) وفي سياق التوافق حول الحوار الوطني فإن الأمر لا يتعلق بالانضمام إلى نفس الخيار المجتمعي بل التعايش السلمي في إطار ديمقراطي وصيرورة ديمقراطية وأن لا يضحي أحد الطرفين هدفا لسهام الطرف الآخر.

الخاتمة

انطلاقا من الفرضية القائلة أن هناك علاقة ايجابية بين طبيعة الانتقال الديمقراطي القائم على المفاوضات ووجود درجة عالية من التوافق السياسي بين الفاعلين. والعكس صحيح. فإنه تم التأكيد على صحة هذه الفرضية في هذا البحث من خلال ما توصلنا إليه من نتائج حول هذه العلاقة، حيث كان للحوار الوطني الذي قاده الرباعي الراعي للحوار الوطني دور كبير في السير بالمرحلة الانتقالية التي مرت بها تونس إلى بر الأمان، فقد نجحت هذه الجبهة وهي الأولى من نوعها في تاريخ تونس في دعم التوافق الذي مثل بالنسبة للاتحاد العام التونسي للشغل وسيلة من وسائل إدارة الخلاف والصراع الذي كان سائدا في أغلب محطات الانتقال الديمقراطي التونسي.

كما كان للتحالفات السياسية بين مختلف الأحزاب السياسية في تونس أثر بالغ في دعم الانتقال الديمقراطي وهو ما تؤكده مختلف التحالفات السياسية التي جرت في تونس، انطلاقا من أول تجربة بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والمتمثلة في ائتلاف الترويكا الذي كان بمثابة المحطة الثانية للتوافق السياسي، بعد الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي تعتبر أول محطة توافقية في تونس بعد الثورة. وأصبحت بعدها سياسة التحالفات السمة الأساسية في سير مختلف المجالس المنتخبة، وهو ما أعطى دعما آخر للتوافقات السياسية في تونس.

هذه التحالفات، بالإضافة للحوار الوطني كانت عاملا مساعدا على وضع استراتيجيات للتوافق السياسي، من خلال وضع خارطة للطريق يتفق عليها الجميع وكذا الوصول إلى دستور جديد توافقي يرضى الجميع وهو ما حدث فعلا بإعلان دستور الجمهورية التونسية الجديد في **27** جانفي **2014**.

أكيد أن هذه العمليات لم تأتي محض الصدفة بل كان من ورائها أطرافا وفواعل عديدة ساهمت في إنجاحها من خلال توظيف منطق التنازلات والاعتماد على آلية التوافق السياسي واعتماد الحوار الوطني لحل كل الخلافات والنزاعات.

هذه العمليات والاستراتيجيات ومع توظيف آلية التوافق السياسي جعلتنا نحكم على التجربة الانتقالية في تونس أنها استطاعت المضي قدما نحو ترسيخ قواعد الديمقراطية وتعزيز أسسها وتخفيض منسوب الصراع والاختلاف بين الأطراف المتنازعة، بالرغم من أن هناك عقبات وتحديات كادت تعصف بجهود الجميع لإنجاح الانتقال الديمقراطي التونسي.

وهو ما يؤكد أيضا صحة فرضيتنا القائلة: إن حدوث التوافق السياسي بين الأطراف والقوى المؤثرة في النظام السياسي يعزز من احتمالات وفرص ترسيخ النظام الديمقراطي الجديد.

Bibliography

*Développement Urbain Durable & Agenda 21 Local: Analyse de la filière du Bois à Lausanne*Septembre 2006Faculté des lettres, institut de Géographie

Etude géothermique du Sud de l'Algérie2006*Revue des Energies Renouvelables94*298Centre de Développement des Energies RenouvelablesAlgérie

International Energy Agency2018*IEA*

oxford university press2018*english oxford living dictionaries*

The Intergovernmental Panel on Climate Change2011*renewable energy sources and climate change mitigation*New York, USAcambridge university press

The Natural Resources Defense Council2018*NRDC*

الاسكندريةمصردار الجامعة الجديدة2017*الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية)*

بيروتلبناندار الشروق1988*الطاقة المتجددة*

المجلس الوزاري العربي للكهرباء2013*دليل الطاقات المتجددة*

المجلس الوزاري العربي للكهرباء2015*دليل الطاقات المتجددة*

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2013*المشاريع الرئيسية المحققة / الجارية في مجال الطاقات المتجددة*

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2017). *قطاع الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من ANDI.dz: http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

*Chiffres Clés 31 Décembre 2016*شركة الكهرباء والطاقات المتجددة2016

*Énergies renouvelables*شركة الكهرباء والغاز2013

شركة الكهرباء والغاز. (2013). *Programme des énergies renouvelables*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من id=34&sonelgaz.dz: http://www.sonelgaz.dz/?page=article

مركز تطوير الطاقات المتجددة. (2010). *دليل المؤسسات العلمية*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من cder.dz: type=15&https://portail.cder.dz/ar/spip.php?page=institution

مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2016). *الحصيلة السنوية*. تاريخ الاسترداد 22 12, 2018، من CDER: https://www.cder.dz/IMG/pdf/Bilan2016_web+couv.pdf

مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2017). *خريطة حقول الرياح في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 20 12, 2018، من CDER: https://www.cder.dz/spip.php?article1446

باتنةالجزائرجامعة باتنة58-56واقع و أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية التنمية المستدامة في الجزائر2012*مذكرة ماجستير*

وزارة الطاقة2015*الطاقة المتجددة*

وزارة الطاقة والمناجم2007*دليل الطاقات المتجددة*

6. قائمة المراجع:

الكتب:

- حاتم، مراد وآخرون، (2015)، الحوار الوطني في تونس، دار بوجميل للنشر، تونس.
- عتيق، الصحبي ، (2018)، المجلس الوطني التأسيسي الاستثناء التونسي، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس.

الأطروحات:

- لرقـط، الحسين ، (2020)، تأثير بناء التوافقات السياسية على عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس 2010-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، الجزائر.
- وحيد سمير، اسماعيل مهني، (2014)، تقييم تجارب الائتلافات السياسية، " الحزبية والحكومية" في دول الثورات العربية، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

المقالات:

- الجمعاوي، أنور ، (يناير2014)، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، دراسات سياسية عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع.6، ص ص.72-85.
- مالكي، أمحمد، (2011)، العقد الاجتماعي الجديد ومسار الانتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار الوطني في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) قدمت هذه الدراسة إلى المنتدى الدولي حول " التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية " بيروت، لبنان.

- وحيد، عبد المجيد،(2004)، النظام السياسي العراقي الجديد قراءة في نموذج الديمقراطية التوافقية، كراسات إستراتيجية، ع. 144، ص.32.

باللغة الاجنبية:

M'rad (A),(2012)& de difficile apprentissage du compromis démocratique par Ennahdha" in les islamistes et la cobquete démocratique du pouvoir, Ivé conférence de l'ATEP, Tunis.

A.Arkoun,(1990) '' consensus'' dans : En cyclopaedha universalis, vols.20 (paris : En cylopacida universalis.